الاتجاهات الفكرية للصحافة العراقية للأحداث والتطورات السياسية في العراق للمدة ١٩٢٧-١٩٣٣م

الكلمات المفتاحية:الاتجاهات ، الفكرية ،التطورات السياسية

د. كريم مراد عاتي **د. سعد محمد علي حسين**

جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية **جامعة ديالى /كلية التربية الاساسية**

Kaarem2314@gmail.com **SAAD21312@GMAIL.COM**

تاريخ استلام البحث٢٠٢٢/٧/٢٠ **تاريخ قبول نشر البحث٢٠٢٢/٨/١٠**

الملخص

تعد المدة من ١٩٢٧-١٩٣٣ واحدة من تلك الاحداث المهمة في تلك المرحلة ؛ كونها كانت امتداد للأحداث و التطورات التي شكلت بداية تأسيس الدولة العراقية، فضلاً عما قامت به بريطانيا من وضع الأسس والسياسات التي كانت تتوافق مع مصالحها السياسية والاقتصادية للسيطرة على العراق الأمر الذي دفع الصحافة العراقية الى التصدي لتلك السياسات ومحاولة إفهام الرأي العام العراقي والحكومات العراقية التي شكلت للتنبيه الى مخاطر تلك السياسات وضرورة العمل على تجنبها أو وضع الحلول المناسبة لاسترداد حقوق العراق السياسية والاقتصادية بنحو أو بآخر. وبطبيعة الحال ان الصحافة العراقية في تلك المرحلة شكلت في ضوء اتجاهاتها الفكرية فضلا عن ارتباطها بالاحزاب السياسية التي شكلت في وقتها مصدراً لدراسة تاريخ العراق في ضوء متابعتها لتلك الاحداث وتطوراتها ووضع الحلول المناسبة لها، الأمر الذي سيتم التطرق له محاولة الوصول الى نتائج ذلك في ضوء القراءة الدقيقة لتلك الاتجاهات الصحفية من حيث مضامينها الفكرية والسياسية.

المقدمة

عدت الصحافة العراقية مصدرا اصيلا ومهماً في كتابة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تاريخ العراق، نظراً لما أسهمت به من دور في توضيح تلك التطورات والاحداث وموقفها منها وتُعدّ المرحلة التي شهدها العراق في عهد مؤسس الدولة العراقية الحديثة الملك فيصل الاول، وتعد المدة من ١٩٢٧-١٩٣٣ واحدة من تلك الاحداث المهمة في تلك المرحلة ؛ كونها كانت امتداد للأحداث و التطورات التي شكلت بداية تأسيس الدولة العراقية، فضلاً عما قامت به بريطانيا من وضع الأسس والسياسات التي كانت تتوافق مع مصالحها السياسية والاقتصادية للسيطرة على العراق الأمر الذي دفع الصحافة العراقية

الى التصدي لتلك السياسات ومحاولة إفهام الرأي العام العراقي والحكومات العراقية التي شكلت للتنبيه الى مخاطر تلك السياسات وضرورة العمل على تجنبها أو وضع الحلول المناسبة لاسترداد حقوق العراق السياسية والاقتصادية بنحو أو بآخر.

وبطبيعة الحال ان الصحافة العراقية في تلك المرحلة شكلت في ضوء اتجاهاتها الفكرية فضلا عن ارتباطها بالاحزاب السياسية التي شكلت في وقتها مصدراً لدراسة تاريخ العراق في ضوء متابعتها لتلك الاحداث وتطوراتها ووضع الحلول المناسبة لها، الأمر الذي سيتم التطرق له محاولة الوصول الى نتائج ذلك في ضوء القراءة الدقيقة لتلك الاتجاهات الصحفية من حيث مضامينها الفكرية والسياسية و يجعل دراستها عملية مهمة وتستحق الدراسة في بحث علمي.

اشكالية البحث:

طرح البحث تساؤلات عدة ابرزها:

١-هل استطاعت الصحافة العراقية في ضوء توجهاتها الفكرية للمدة ١٩٢٧-١٩٣٣ عهد الملك فيصل الاول الوصول الى مستوى الاحداث والتطورات التي برزت في تلك المدة، وهل كانت من السعة والشمول في تغطيتها لتنبيه الحكومة العراقية والشعب وضرورة التصدي لها.

٢-هل عكست الصحافة العراقية معاناة الشعب العراقي واستياءهم، للوجود البريطاني وسياساته في العراق.

٣-ما هو موقف الصحافة العراقية من المعاهدات العراقية – البريطانية والانتخابات النيابية وتغيير الوزارات العراقية والاحداث السياسية الاخرى للمدة ١٩٢٧- ١٩٣٣.

فرضية البحث:

يفترض البحث الى ان الصحافة العراقية على الرغم من حداثة عمرها الزمني، الا انها تمكنت من ان تتابع الاحداث السياسية أولا بأول، وانتقدت، بحدود معينة لبعض من الاجراءات الحكومية ونبهت الشعب العراقي بمخاطر المعاهدات مع بريطانيا، وكان لقسم منها مواقفه الوطنية في كثير من القضايا ذات العلاقة بالسيادة الوطنية وضرورة حصول العراق على استقلاله الناجز وغيرها من القضايا الاخرى التي تعلقت ببناء العراق وتطوره أسوة بالدول الاخرى التي عاشت تلك المرحلة وتطوراتها.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى توضيح الاتجاهات الفكرية للصحافة العراقية في تلك المرحلة وموقفها من الاحداث والتطورات السياسية التي شهدها العراق في المجالات المختلفة، مثل تأسيس المجلس التأسيسي والانتخابات النيابية وتشكيل الوزرات العراقية وتبدلها، وسعي الملك فيصل الاول للتخلص من الانتداب البريطاني وادخال العراق في عصبة الامم والتأكيد أن هناك فرق مابين الصحافة الحكومية الرسمية وما بين الصحافة الحزبية التي كانت ناطقة بلسان الاحزاب السياسية المؤيدة للحكومة العراقية والمعارضة لها التي ظهرت في وقتها وفي إطار شمولي يستهدف تسليط الضوء عل الحياة الصحفية وموقفها من تلك الاحداث والتطورات.

المنهج المتبع:

اتبع البحث المنهج الوصفي التاريخي في عرض موقف الصحافة العراقية من التطورات السياسية للمدة (١٩٢٧-١٩٣٣) مع استخدام المنهج التحليلي لتسليط الضوء على بعض الاحداث التي شهدها العراق خلال هذه المدة، للتأكيد على علمية المنهج التاريخي الذي يربط بين الاسباب والنتائج وفقاً للمنهج العلمي الجدلي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مقدمة وفرعين الأول بعنوان: الاتجاهات الفكرية للصحافة العراقية في العهد الملكي ١٩٢٧ – ١٩٣٣ و الثاني: موقف الصحافة العراقية من الاحداث والتطورات السياسية في العراق للمدة ١٩٢٧ – ١٩٣٣. وتوصلت الخاتمة الى مجموعة من الاستنتاجات التي وضعت في نهاية البحث.

أولا: الاتجاهات الفكرية للصحافة العراقية في العهد الملكي ١٩٢٧- ١٩٣٣

شهد العراق خلال المرحلة الثانية من عهد الملك فيصل الأول تطورات سياسية خطيرة تمثلت بثقل معاهدة ١٩٢٢م والمعاهدة المعدلة لها عام ١٩٢٦م بسبب الأعباء الثقيلة التي وقع تأثيرها على العراق، فضلاً عن القيود التي كبلت بها هذا البلد وشروطهما ومسؤولياتهما المالية والعسكرية، وما أوجدتاهما من حكم مزدوج تمتعت فيه بريطانيا بمشاركة العراق في إدارة البلاد، وكان لهم في ذلك حصة الأسد[١].

وفي الوقت الذي لم تسكت وتتغاضى الصحافة العراقية عن توقيع معاهدة ١٩٢٦م؛ لأنها عدتها رداء مبطناً لنظام الانتداب الذي رفضه العراقيون، فأنها بدأت تطرح أفكاراً تؤكد على أهمية الكفاح الوطني ونيل الاستقلال عن طريق الدخول في عصبة الأمم وجعل العلاقات العراقية – البريطانية مبنية على أساس التكافؤ وبناء العالقات السليمة بين الجانبين[٢]، لاسيما أن العراق أصبح "دولة ملكية دستورية" وفق دستور عام ١٩٢٥م[٣]، إذ طالبت الصحافة العراقية وكتابها في ذلك الوقت وتحديداً بعد تأليف وزارة جعفر العسكري الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ – ٨ كانون الثاني ١٩٢٨م) التي أعلنت في منهاجها عن رغبتها في تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية مع بريطانيا، وتنفذ ما وعدت به العراقيين، ونشر بيان عن حالة المفاوضات التي كانت تجري بين الجانبين العراقي والبريطاني[٤]. إذ استمرت المواقف للصحافة العراقية من التطورات التي حدثت في البلاد وتوضح ذلك في تصديها القوي والواضح وتنبيه الحكومة العراقية الى مساوئ السياسات التي تتبعها بريطانيا للسيطرة على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية الاجتماعية وبنحو لا يتوافق مع متطلبات الاستقلال الوطني الذي وعدت به بريطانيا للعراقيين وأن احتلالها للعراق تعبير عن انتقال العراق من مرحلة تاريخية عاشها العراق في ظل الاحتلال العثماني الى مرحلة أكثر تطوراً للعراق[٥]. الا ان واقع الحال أفرز ان البريطانيين جاءوا الى العراق بهدف السيطرة على موارده الاقتصادية خدمةً للمصالح البريطانية في المنطقة وجعلوه (حقل حنطة) لتنفيذ تلك الاغراض، ووصل الامر ان السياسات التي اتبعت جعلت العراق وكأنه منطقة تابعة لبريطانيا من حيث السيطرة على تلك الموارد بل وعدم الرغبة في تطوراته اللاحقة الامر الذي جعل احد الكتاب البريطانيين بوصفه بأن العراق منذ نشأته وعقب السيطرة البريطانية تحديداً انشأ على أساس واهنٍ[٦].

استمرت الصحافة العراقية في تلك التوجهات نظراً لما حفلت به تلك المدة من احداث وتطورات سياسية مهدت لها بريطانية وكان من بينها تأسيس المجلس التأسيسي العراقي لغرض اقرار المعاهدات العراقية المطلوبة وتنفيذ السياسة البريطانية في العراق حتى وفاة الملك فيصل الاول عام ١٩٣٣. الامر الذي سيتم التطرق اليه في ضوء تلك الاتجاهات والمواقف التي اتخذتها الصحافة العراقية وتصدت لها بكل قوة.

ثانياً: موقف الصحافة العراقية من الاحداث والتطورات السياسية في العراق للمدة ١٩٢٧ – ١٩٣٣

نظراً لسعة المواقف التي اتخذتها الصحافة العراقية من التطورات والاحداث التي مر بها العراق للمدة ١٩٢٧– ١٩٣٣ سيتم التطرق الى الابرز منها لابراز تلك المواقف وتوضيح اتجاهاتها، فقد انتقدت جريدة ((الزمان)) التي صدرت في عام ١٩٢٧م والمفاوضات التي كانت تجري بين العراق وبريطانيا، وطلبت ((الزمان)) عدم المغالاة في عقد الآمال على هذه المفاوضات لأنها وجدت أن معاهدة ١٩٢٦م أثقلت "كاهل العراق بأعباء ثقيلة، وكبدته مغارم يؤلمنا الرجوع إلى تعدادها" وتساءل الجريدة "وهل فينا من نسى تلك الأعباء التي نرزح تحتها، والمغارم التي نئن منها"[٧].

أما جريدة ((العالم العربي)) فقد تابعت سير المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني، وقالت في موضوع التفاوت بين إمكانية المتفاوضين، فأكدت بهذا الصدد أهمية توجيه المفاوض العراقي ودفعه لأن "يسير في طريق الحكمة الحازمة والمفاوضة بذكاء ومهارة"، وطلبت "المساومة ثم المساومة بشجاعة وثبات حتى يتمكنوا من عقد معاهدة خالية من تلك القيود الثقيلة التي ينفر منها الشعب العراقي"[٨].

وإزاء الضغط الإعلامي والشعبي الذي مارسته كل من الجرائد والرأي العام العراقي على حكومة جعفر العسكري، اضطرت الأخيرة إلى إصدار بيان في الثاني من أيلول ١٩٢٧م دعت فيه الجرائد المعارضة لعقد المعاهدة "الكف عن المكاتبات التي قد تؤدي إلى نتائج غير محمودة، وان تبتعد عن كل ما يشم منه رائحة التفرقة أو يمس كرامة الأشخاص"[٩].

وعندما وجدت بريطانيا أن ضغط الرأي العام العراقي وصحافته الوطنية قد تؤثر على سير المفاوضات بين الجانبين، وبسبب عدم التوصل إلى نتيجة تذكر من هذه المفاوضات، طلبت نقلها إلى لندن عسى أن يتوصل الجانبان إلى شيء من الاتفاق، في الوقت الذي كان فيه الملك فيصل الأول يزور أوربا أثناء وجود رئيس وزرائه المفاوض جعفر العسكري في العاصمة البريطانية، فتفاهم مع الحكومة البريطانية على عقد المعاهدة، وبالفعل تم توقيعها في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٢٧م التي لم تختلف عن المعاهدتين السابقتين إلا ببعض الوعود المعسولة والتعابير المنمقة[١٠].

توقعت بعض الجرائد العراقية أن توقيع معاهدة ١٩٢٧م سيؤدي إلى الاطاحة بوزارة جعفر العسكري، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كتبت ((العالم العربي)) تحت عنوان "الانفجار الوزاري على أمر المعاهدة الجديدة" أن : "استقالة وزير من الوزارة سيطيح بالوزارة حتماً، فعند عودة رئيس الوزراء سيقدم استقالة وزارته لأنها بموافقتها على السياسة البريطانية سوف لا تستطيع البقاء على الكراسي"(١١).

وحللت جريدة ((الاستقلال)) ما يمكن أن يتمخض عنه عقد معاهدة ١٩٢٧م مع بريطانيا، فكتبت قائلة : "... أن العراق لا يطلب عقد معاهدة جديدة بقدر ما يطلب التعمق للمواد المعرقلة في المعاهدة القديمة"، واستطردت ((الاستقلال)) : "ان الذي كنا نشكو منه هي الحدود الضيقة التي منعتنا في المعاهدة القديمة من تحقيق سيادتنا القومية، وهذه الحدود إذا لم تلغ من المعاهدة القديمة لا يمكن تحقيق سيادتنا القومية، وهي بطبيعتها علاقة كانت سبباً للاستياء مع بريطانيا، وهذا ما لا تريده بريطانيا نفسها ولا الحكومة العراقية"(١٢).

ومثلما توقعت ((العالم العربي))، فإن وزارة جعفر العسكري بعد أن أنهت مهمتها في توقيع معاهدة ١٩٢٧م، قدمت استقالتها إلى الملك فيصل الأول الذي قبلها، وكلفت عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارته الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨– ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م)، فرأت الوزارة الجديدة أن تهمل المعاهدة الجديدة، وعدم عرضها على البرلمان العراقي لتصديقها، وتبدأ الحكومة في مفاوضات مع الجانب البريطاني وبنحو صريح على أساس إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم في زمن محدد لتنتهي بذلك علاقات العراق الانتدابية بالعراق بصورة نهائية ورسمية، وعليه عندما شرع السعدون في المفاوضات اللازمة، ثبت له بصورة قاطعة أن بريطانيا لا يمكن أن تتخلى عن سياستها الانتدابية ومصالحها في العراق، وبلغ اليأس بالسعدون حداً أدى إلى انتحاره في مساء اليوم الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩م قائلاً في وصيته : "الأمة تريد الخدمة والانكليز لا يوافقون"(١٣).

شهد العراق بعد انتحار عبد المحسن السعدون وتكليف ناجي السويدي(١٤) أخطر أزمة اقتصادية امتدت حتى عام ١٩٣٣م، كانت أنعكاساً للأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩– ١٩٣٣م) التي اجتاحت الولايات المتحدة الامريكية في بدايتها وبقية الدول الرأسمالية الأخرى وفي مقدمتها بريطانيا، وبما أن الاقتصاد العراقي كان اقتصاداً مرتبطاً ببريطانيا، لذلك أنعكست عليه آثار الأزمة بدرجة أكبر من غيره من الدول العربية الأخرى(١٥).

عُدّت جريدة ((البلاد))[١٦]. من أوائل الجرائد التي اهتمت بمصير الموظفين الذين استغنت عنه دوائرهم بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، فكتبت تحت عنوان "...ماذا سيكون مصير الموظفين المستغنى عنهم" موضوعاً عنهم طلبت النظر في قضيتهم[١٧].

كانت معالجة الحكومة للأمور في تلك المرحلة الحرجة سطحية وغير جدية، مما جلب انتباه إحدى الجرائد العراقية التي كتبت بهذا الأسلوب اليائس : "إننا لكثرة أقوالنا الفارغة، ولكثرة مقترحاتنا العقيمة، ولكثرة أوضاعنا الشاذة الغريبة، ولكثرة أوهامنا وشهواتنا الباطلة سنصبح، وأيم الحق، اضحوكة للعالم فضلاً عن أننا أمسينا على حافة هاوية الاضمحلال، فحتى متى وإلى متى؟"[١٨].

وبحجة ضرورة التخفيف عن الآثار الخطيرة للأزمة الاقتصادية، لجأت الحكومة العراقية إلى مجموعة من الإجراءات العقيمة التي تحولت إلى عبء أثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة أكثر فأكثر، فتم إلغاء وزارة الري والزراعة ومنحت وزارة الاشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزيرها[١٩]، ومع أن هذا القرار الغريب يكفي لإعطاء انطباع واضح عن طبيعة الإجراءات التي لجأت اليها الحكومة للحد من آثار الأزمة، إلا أن الأغرب منه تعالي أصوات بعض النواب الذين طالبوا بإلغاء وزارات أخرى مثل وزارة المعارف ووزارة الأشغال وربط دوائرهما ببعض الوزارات الأخرى الباقية[٢٠].

نبهت الجرائد العراقية في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية وتحديداً في ذروتها، قيام بعض المؤسسات الأجنبية العاملة في العراق بطرد العمال العراقيين، وعدم الاكتفاء بذلك، وإنما ابتدعت طريقة جديدة تمثلت بتخفيض ساعات العمل وتخفيض أجور العاملين أيضاً تبعاً لذلك، بحيث بلغ الأمر بعمال السكك العراقيين أنهم كانوا لا يقبضون في الشهر أكثر من أجور ١٢ يوماً فقط[٢١].

تسلط لنا الأخبار المحلية التي كانت تنشرها الجرائد العراقية عن حجم الجرائم المرتكبة في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية خلال المدة من ١٩٢٩-١٩٣٣م، فإن عينة من عناوين الجرائد من شانها إلقاء ضوء كاف لم نحن بصدده[٢٢]، فقد حفلت بعنوانات مثل : "سرقات"، "تحايل"، "تفنن الصوص في حوادث السرقة"، "الجرائم الأخلاقية"، "وحش بصورة انسان"، "محكوم ١٤ مرة"، "الحمالون السارقون"، "اللصوص في البصرة"، "يشتري ما سرق منه"، وغيرها[٢٣].

جلب أنظار أحد الجرائد، وهي ((حبزبوز)) الأسبوعية تفشي جرائم السرقات والقتل والنهب[٢٤]، وبسبب ذلك فلا غرو أن انتقدت هذه الجريدة بأسلوب لاذاع ما وصل إليه الوضع في العراق[٢٥].

ارتفعت الأصوات في بعض الجرائد العراقية مطالبة الحكومة بضرورة الاهتمام بفرض الأمن والاستقرار في البلاد لأن الوضع أصبح خارج السيطرة، مما يستلزم تأسيس شرطة متميزة في سبيل الأمن والاطمئنان، كما انتشرت ظواهر الاختلاس والرشوة في الدوائر الحكومية، مما دفع الحكومة إلى تأسيس عشرات اللجان الانضباطية لمتابعة هذه الظاهرة التي وصلت إلى حد أنها ظهرت في مجلس الوزراء وأخرى في وزارة الدفاع[٢٦].

لاحظت الجرائد العراقية ظاهرة تسكع الشباب المثقف في الشوارع أو تواجدهم في مقاهي المدن العراقية، مما يدلل على انتشار ظاهرة البطالة انتشاراً كبيراً، لا سيما أن الحكومة لم تتورع عن إصدار قانون "نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني"، فضلاً عن صدور قوائم فصل الموظفين تباعا، كذلك صدور قانون خاص للمتقاعدين يقضي بتخفيض رواتبهم بنسبة تراوح ما بين ٥% إلى ٨%، وجرى قبل ذلك استقطاع من رواتبهم في شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام ١٩٣٠م، فتصاعدت الأصوات في مجلس النواب بضرورة الانتباه لذلك[٢٧].

والأنكى من ذلك أن الحكومة العراقية قامت بتخفيض رواتب الموظفين العراقيين، إلا أن هذا القرار لم يمس رواتب الموظفين الانكليز أو الاستغناء عن عدد قليل منهم رغم مطالبة مختلف المحافل الشعبية والجرائد العراقية ذلك، فقد استثنى مجلس الوزراء العراقي الأجانب المربوطين بعقود خاصة من اجراء تخفيض الرواتب، مع العلم أن الحكومة البريطانية خفضت رواتب العاملين الأجانب في بلادها[٢٨].

لم تقتصر عملية قيام الحكومة العراقية بإجراءات تخفيض عدد الموظفين وتقليص رواتبهم وحدهم، وإنما امتد المر إلى العمال أيضاً وبصورة لم يسبق لها مثيل، لاسيما أن المؤسسات الأجنبية تمادت فيها، فقبل استفحال الأزمة وبروز آثارها المباشرة، بادرت إدارة السكك إلى طرد أعداد كبيرة من العمال بحجة إجراء تنسيقات ضرورية في أعمال مؤسساتها، ثم توالت قوائم فصل عشرات العمال من المؤسسات المذكورة، وتبعاً ذلك، أزداد عدد العاطلين عن العمل في الأزمة العالمية بصورة لم يعرفها العراق من قبل[٢٩]، مما دفع بجرائد عراقية

عديدة للإشارة إليها كما في جرائد ك ((الإخاء الوطني)) و ((العالم العربي)) و ((العراق)) وغيرها.

وبسبب ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على العراق وقيام وزارة ناجي السويدي بتعطيل الجرائد المعارضة دون مبرر مثل جرائد : ((الزمان)) و ((الاستقلال)) و ((النهضة))، وقيام المظاهرات الشعبية التي عدتها الجرائد الأخرى "تظاهرات الشعب الكبرى"، اضطرت وزارة السويدي للاستقالة في التاسع من آذار ١٩٣٠م بعد أن كتبت جريدة ((الرافدين)) التي عدت نفسها لسان حال التظاهرات مقالاً جاء فيه : "أخذت وفود الجهات القريبة تتوارد إلى العاصمة بغداد، ومنها كربلاء والحلة والنجف وبعقوبة والمنتفك وسامراء، حتى النواب والأعيان قد اشتركوا في التظاهرات ومنها الجمعيات الحرفية التي قررت الدخول في غمار المتظاهرين..."، في ظل هذه الأجواء شكل نوري السعيد وزارته الأولى في الثالث والعشرين من آذار ١٩٣٠، وحدد السعيد في تصريحه أمام الملك خلال الحفل التقليدي في دار الحكومة (السراي) أن حكومته تسعى لتحقيق هدفين أساسيين هما[٣٠]:

الأول : تحقيق الاستقلال الكامل لدولة عراقية مع العرفان للحكومة البريطانية.

الثاني : تقدير خطورة الوضع المالي للبلد، وبذل أقصى الجهود لتقليل المصاريف حتى ولو خصصت في الميزانية.

ابتدأت حكومة نوري السعيد عهدها بمحاولة مصادرة الحريات الصحفية وكم الأفواه المعارضة لسياستها ومنع التظاهرات والتجمعات الوطنية، عن طريق غلق الجرائد التي كانت تنشر أخبارها وتتابع تطوراتها، فأقدمت وزارة السعدي على تعطيل عشرة جرائد وصادرت جريدتين ثلاثة اجتماعات ومنعت مظاهرتين وأقامت ست دعاوى على المعارضين لها وسجنت الشباب والصحفيين لمعارضتهم معاهدة كان من المقرر أن تعقد في منتصف عام ١٩٣٠م لتصبح المعاهدة الرابعة بين العراق وبريطانيا بعد معاهدات ١٩٢٢م و ١٩٢٦م و ١٩٢٧م التي رأي فيها الشعب العراقي أنها لا تحقق طموحاته في الحياة الحرة الكريمة[٣١].

حاول عدد من رؤساء تحرير الجرائد وأصحابها الالتفاف على قرار حكومة نوري السعيد القاضي بمصادرة حرية صحفهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تنازل سامي خوندة عن جريدته ((الرافدين)) لزميله عبد الغفور البدري عام ١٩٣٠م، وفي الخامس عشر من أيلول ١٩٣٠م أصدر جريدة ((صدى الاستقلال)) لتكون لسان حال الحزب الوطني الذي

تأسس في العام نفسه برئاسة الزعيم الوطني محمد جعفر أبو التمن، فكان البدري ضمن الهيئة المؤسسة له، إلا أن الجريدة تعطلت بعد شهر واحد فقط من صدورها، فاصدر عوضاً عنها في الثلاثين من كانون الأول جريدة ((الثبات)) التي لم تلبث أن تعرضت للتعطيل الإداري أيضاً[٣٢].

بالمقابل حاول نوري السعيد إصدار جريدة تدافع عن سياسة وزارته، فأصدر جريدة ناطقة باسم حزبه (حزب العهد) الذي الفه في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٣٠م، إلا أن ذلك لم يمنع الصحف الأخرى من انتقاد الحكومة السعيدية ومحاولتها تعطيل الأصوات المعارضة لحكومته، فقد هاجمت جريدة ((البلاد)) سياسة حكومة نوري السعيد في الثلاثين من آذار ١٩٣٠م فتعرضت للتعطيل الإداري في السابع من أيار من العام نفسه، وعندما عاودت الصدور بعد (١٦) يوماً، تم تعطيلها من قل مديرية الشرطة تعطيلاً إدارياً مؤقتاً بعد عددها (٢١١) الذي صدر في الحادي والعشرين من تموز ١٩٣٠م بناءً على قرار مجلس الوزراء على إثر نشرها مقالاً افتتاحياً بعنوان "رأي الأمة في المعاهدة : نداء لأبناء الشعب فليتعظ الإنكليز" جاء فيه : لقد دقت الساعة التي تعالج قضيتنا على الوجه الذي يقرر مصيرنا مهما كلفنا الأمر، وان الندم وعض الشوارب بعد ذلك لا يفيدان"[٣٣]. ثم استأنفت الصدور لمدة خمسة أيام فقط، إذ تعرضت للتعطيل الإداري المؤقت أيضاً يوم الثامن عشر من حزيران ١٩٣٠م، لذلك لم تنعم جريدة ((البلاد)) بالصدور خلال عهد حكومة نوري السعيد[٣٤].

استعملت حكومة نوري السعيد سوط قانون المطبوعات على اصحف المعارضة لها لإسكات أصوات المعارضة لكي لا تعترض على ما كان يجري من مفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لعقد معاهدة ١٩٣٠م بين الطرفين، فقد عقدت هذه المعاهدة في الثلاثين من حزيران من العام نفسه والحق بها ملحقان خطيران أحدهما عسكري والآخر مالي، كما أخضعت المعاهدة سياسة العراق الخارجية للمشورة البريطانية، وأوجبت على العراق أن يقدم لحكومة لندن كل المساعدات الممكنة في حالة الحرب أو خطرة، مع السماح لبريطانيا بالاحتفاظ بقواعد جوية في الأراضي العراقية، كما تعهد العراق بتعيين مستشار قضائي لوزارة العدلية، وأن يكون رئيساً لمحكمتي الاستئناف والتمييز ورؤساء المحاكم الكبرى من البريطانيين، ونظير ذلك تعهد بريطانيا بإدخال العراق عصبة الأمم في عام ١٩٣٢م لتكون المعاهدة نافذة المفعول وحددت مدتها بخمسة وعشرين عاماً[٣٥].

قوبلت معاهدة الثالثين من حزيران ١٩٣٠م بردود فعل واسعة ضدها في طول العراق وعرضه، وأخذت الاحتجاجات تنهال على المسؤولين العراقيين، والتي أكدت على أن المعاهدة لم تحقق الاستقلال المنشود، وإنما جعلته تحت الحماية البريطانية، فأبرق رؤساء المعارضة إلى عصبة الأمم برقية قالوا فيها ك "اننا نشترك مع الأعضاء في رأيهم أن المعاهدة العراقية– البريطانية لاستغلال بلادنا حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية، أننا نرفض دخول العراق عصبة الأمم كدولة استقلالها مقيد وغير مطلق"[٣٦]. فقد نشرت جريدة ((العالم العربي)) سير المفاوضات بين حكومة نوري السعيد وبريطانيا في المدة التي سبقت عقد المعاهدة وما بعدها، وتابعت كل ما يخصها متابعة دقيقة لكل تفاصيلها، وعندما شعرت بثقل المعاهدة على العراق، حفزت لقوى الوطنية على معارضتها وعدم القبول بها مبينة أن هناك الكثير من المطالب العراقية مرفوضة من البريطانيين[٣٧]، وانتقدت حكومة نوري السعيد لأنها قبلت بالمعاهدة ووقعتها في الثلاثين من حزيران ١٩٣٠م، ونشرت ((العالم العربي)) آراء بعض السياسيين العراقيين المعارضين لها وفي مقدمتهم ياسين الهاشمي[٣٨] الذي قال عنها : "لم تضف المعاهدة الجديدة شيئاً إلى ما اكتسبه العراق، بل زادت في اغلاله وعزله عن الأقطار العربية وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشرقيتين وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ورجائي من أبناء الشعب أن لا يقبلوها"[٣٩]، في حين نشرت ((العالم العربي)) في العدد نفسه ما ذكره رشيد عالي الكيلاني[٤٠] عن معاهدة ١٩٣٠م عندما قال : أن أقل ما يقال عن المعاهدة العراقية – البريطانية الجديدة أنها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم وأباحت لبريطانيا ان تستعمل العراق لمصلحتها دون مصلحته واضافت إلى القيود والاثقال الحالية قيوداً وأثقالاً أشد وطأة فأرى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها"[٤١].

ولم تكن بقية الجرائد العراقية أقل وطأة في تبيان مساوئ معاهدة ١٩٣٠م الجائرة مع بريطانيا، فتعرضت للتعطيل والإغلاق، كما حدث بجريدة ((البلاد)) التي قرر مجلس الوزراء تعطيلها إلى أجل غير مسمى رغم أن حكومة نوري السعيد لم تدم أكثر من أشهر[٤٢]، وخلال هذه المدة عطلت الوزارة السعيدية أربع جرائد دون أن تنشر ما يستوجب ذلك العقاب[٤٣].

شهدت مدة حكومة نوري السعيد تشدداً في مواجهة العمل الصحفي ومحاولة لقمع الحرية الفكرية لها، فلم تتردد الحكومة السعيدية من كم الأفواه وإغلاق الجرائد المعارضة لسياستها، الموضوع الذي أشارت اليه جريدة ((الاستقلال)) صراحة عندما كتبت تقول : "ان

الوزارة السعيدية قد حصرت كل اهتمامها في تحطيم الأقلام المعارضة، فوجهت آخر سهم في جعبتها إلى الصحف الوطنية للقضاء عليها فأصدرت قانون المطبوعات الجديد الذي أكثرت فيه من القيود والأصفاد للصحف وأحاطتها بالحواجز والعثرات ... وسلمت للسلطة سلاحين من التعطيل سلاح لوزير الداخلية يستطيع به أن يعطل الصحيفة شهراً كاملاً وسلاح آخر لمجلس الوزراء لتعطيل الصحيفة مدة لا تعد تتناول حتى إلغاء الامتياز ومصادرة الملكية التي احترمتها جميع القوانين في العالم"[٤٤]. وتصدت جريدة ((صدى الوطن))[٤٥]، لمعاهدة ١٩٣٠م، وعدتها معاهدة جائرة كبلت العراق بقيود ثقيلة وجاء عقدها لصالح بريطانيا لأنها وضعت مقدرات العراق بيدها، وحملت حكومة نوري السعيد مسؤولية عقدها والتوقيع عليها خلافاً لإرادة العراقيين لأنها أثقلت كاهلهم وربطت مصيرهم ببريطانيا لمدة خمسة وعشرين عاماً[٤٦].

ولإحكام سيطرتها على الصحافة ومنعها من توجيه الانتقادات لها، أصدرت وزارة نوري السعيد منشوراً إلى جميع وزارات الدولة ودواوينها والمسؤولين فيها حظرت فيه إعطاء أي تصريحات صحفية أو الإدلاء بأي معلومات أو أخبار، وأناطت مسؤولية ذلك بملاحظية المطبوعات التي بات من واجبها تزويد الجرائد بالمعلومات المستقلة من المراجع المختصة فقط[٤٧].

جاء هذا القرار لمنع الصحفيين من الحصول على معلومات وأخبار تخص الدوائر الحكومية ومتابعة أعمالها وملاحظة الخلل والتلكؤ فيها، لما للصحافة من دور خطير في التنبيه إلى الأخطاء ووضع المعالجات السليمة لها، وكان الهدف من هذا المنشور هو خنق الحرية الفكرية وتقليص المساحة الديمقراطية إلى أبعد الحدود، لأن الصحافة كانت واحدة من أهم الوسائل التي يمكن للرأي العام أن يعبر من خلالها عما يعتمل في نفوس الجماهير تجاه الحكومات القائمة.

أدت انتقادات جريدة ((صدى الوطن)) لمعاهدة ١٩٣٠م ولإجراءات حكومة نوري السعيد ضد الصحيفة وشنها هجوماً حاداً على تعطيل الصحف الوطنية[٤٨]، الأمر الذي أثار المعارضة النيابية ودفعها للمطالبة بإيقاف المادة العاشرة من قانون المطبوعات التي تبيح لوزارة الداخلية حق الإشراف والمراقبة على الصحف وإبطال رخصتها إذا ما نشرت أي خبر يخالف ما تراه الوزارة يتعارض مع سياسة لحومة القائمة[٤٩]، وطلبت المعارضة النيابية

ضرورة الإفراج عن الجرائد المعطلة لأنها تتنافى مع حرية الصحافة، لأن ذلك لا يتماشى مع مصلحة البلاد(٥٠).

واتساقاً مع تلك التوجهات استمرت الصحافة العراقية بالوقوف مع قضايا الشعب، فعندما أصدرت وزارة نوري السعيد قانون رسوم البلديات رقم (٨٦) لسنة ١٩٣١م الذي فرض ضرائب على أصحاب المصانع والعمال في ظرف اقتصادي صعب، إذ كان العراق يمر بضائقة مالية حادة، مما دفع بجمعية الصنائع لعقد اجتماع يوم السابع والعشرين من حزيران للنظر في كيفية دفع الحكومة لإلغاء هذا القانون(٥١).

عد هذا الإضراب أول تحرك واسع النطاق للطبقات الفقيرة ضد المظاهر والعلل الاجتماعية والركود الاقتصادي والتوزيع الهزيل للأجور والدخل، فضلا عن الضرائب الجديدة التي فرضت على أصحاب المصانع، مما دفع الحرفيين والتجار والعمال الصناعيين في بغداد، وامتد تدريجيا من العاصمة إلى الفرات الأوسط وإلى البصرة، ففقدت الحكومة السيطرة فيها جراء الإضراب(٥٢) الذي بدأ في الخامس من تموز واستمر لغاية السابع عشر منه عام ١٩٣١م(٥٣).

شارك في هذا الإضراب نحو ثمانية آلاف عامل وحرفي، وثلاثة آلاف عامل نفط، وتلا ذلك اندلاع صدامات مع الشرطة واستمرت هذه المظاهرات مدة أسبوعين، وكان من الواضح أن القوى السياسية كانت وراء الإضراب لاسيما حزب الإخاء الذي طالب المتظاهرين بالاستمرار في تظاهراتهم من أجل الغاء الضرائب البلدية، وتلبية مطالب المتظاهرين، فاضطرت حكومة السعيد إلى تهدئة العمال عن طريق الغاء الضرائب على تسعة عشر صنفاً من العمال، إلا أن الوزارة، مع ذلك، لم تستقلن بل قام نوري السعيد بحل جمعية (أصحاب الصنائع) في آب ١٩٣١م(٥٤).

وقفت جريدة ((الإخاء الوطني)) إلى جانب المتظاهرين ودعمت الإضراب وعدته عملاً مشروعاً وطالبت بإطلاق سراح الموقوفين من المتظاهرين، مما دفع بملاحظية المطبوعات إلى إنذار الجريدة جراء نشرها موضوعاً تحت عنوان "أزراق الجواسيس"(٥٥)، ولم تكن بقية الجرائد العراقية أقل حماساً في دعم المتظاهرين، لا بل أن أحد العمال في مطبعة الأديب ألقى خطاباً في جموع المتظاهرين بعنوان "الإضراب والتآخي في العمل" مما دفع الشرطة لإلقاء

القبض عليه بحجة عدم الحصول على إذن رسمي لإلقاء خطابه وساقته إلى المحكمة لمحاكمته[٥٦].

كان للصحافة العراقية دور مهم في التأثير على الرأي العام العراقي وتحشيده ضد قانون رسوم البلديات لعام ١٩٣١م، وتمكنت من إحراج وزارة نوري السعيد التي اضطرت إلى معالجة مطالب العمال، فدقت الجرائد العراقية أسفين بين هذه الحكومة بين الشعب، مما دفع نوري السعيد إلى تقديم استقالة وزارته في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٣١م بعد أن أصدرت قانونين جائرين كان أحدهما قانون رسوم البلديات، والآخر قانون المطبوعات الجديد رقم (٨٢) لسنة ١٩٣١م الذين تزامن صدورهما في حزيران من العام نفسه، وكان القانون الثاني تكبيلاً وتقييداً ثقيلاً على الصحافة العراقية وسعياً من الحكومة السعيدية لتقييد الصحف المعارضة وإنهاء اعتراضاتها على ما كانت تقوم به الوزارة، فتم تعطيل صحفاً متعددة ومنها إغلاق ((صدى الوطن))، وتوجيه الإنذارات المتكررة لجريدة ((الإخاء الوطني))[٥٧].

أنهت وزارة نوري السعيد عملها بعقد معاهدة ١٩٣٠م مع بريطانيا وإصدار عدد من القوانين الجائزة، فدخل العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢م بموجب هذه المعاهدة في الثالث من تشرين الأول من العام نفسه، فتنحى عن الحكم ودعي ناجي شوكت[٥٨] إلى تأليف وزارة انتقالية في الثالث من تشرين الثاني ١٩٣٢م وكان باكورة أعمالها أنها حلت مجلس النواب الذي جاء به نوري السعيد لتمرير المعاهدة المذكورة، وأجريت الوزارة الجديدة انتخابات لمجلس جديد[٥٩].

لم تستمر وزارة ناجي شوكت سوى أربعة أشهر ونصف تقريبا، وتعرضت بعض الجرائد في عهدها إلى الإغلاق ومنعها من الصدور كما هو الحال بالنسبة لجريدة ((الأخبار)) ومنعها من الصدور لمدة أربعة أشهر؛ لنشرها مقالات تمس أمن الدولة وسلامتها وكيانها كما جاء في قرار مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ التاسع عشر من شباط ١٩٣٣م[٦٠]، كما تم تعطيل جريدة ((العهد)) في السادس من آذار ١٩٣٣م[٦١]، كذلك لم تنج جريدة ((الاستقلال)) من التعطيل، فتم تعطيلها لمدة ثلاثة أشهر أيضاً[٦٢].

ازدادت المعارضة لحكومة ناجي شوكت الذي لم يتردد في انتقاد الصحافة المعارضة، فقال عنها : "لا يمكن إطلاق الحرية للصحافة أكثر مما هي عليه الآن. الحريات الممنوحة

الان كافية" واستطرد قائلاً أنه كرئيس حكومة "لا يسمح لهذه الصحف التمادي في هجماتها" على الحكومة[٦٣].

لم يتسن لحكومة ناجي شوكت الاستمرار طويلا في الحكم، بسبب الوضع الاقتصادي الصعب للعراق، وازدياد المعارضة لهذه الحكومة ومطالبتها بالإصلاح وحرية الصحافة، فقال الملك فيصل الأول : "أنه لا يرى رئيساً صالحاً للوزارة في الظروف الراهنة غير أحد الشخصين ناجي شوكت أو رشيد عالي الكيلاني[٦٤]، فإن أصر ناجي على التخلي عن المسؤولية فإن الوزارة ستذب إلى الكيلاني، وفعلا قدم ناجي شوكت استقالته لملك في الثامن عشر من آذار ١٩٣٣م، فقبلت بسرعة وبلا تردد، فتسنم الكيلاني رئاسة الوزراء في العشرين من آذار ١٩٣٣م[٦٥].

كان أول عمل أقدمت عليه وزارة رشيد عالي الكيلاني هو إلغاء تعطيل خمسة وعشرين جريدة أغلقت في الحكومات التي سبقته، فسمح ذلك بأن تقدم قسم من هذه الجرائد مقترحاتها "حول حرية الفكر والقلم وواجب الوزارة الحاضرة حيال الحرية" كما جاء في افتتاحية جريدة ((الاستقلال))[٦٦]، ونشرت ((العالم العربي)) مقالاً عن إطلاق حرية الصحافة "لأن الصحافة المقيدة عدمها خير من وجودها، ومن واجب الصحافة أن تنتقد وتطالب بالإصلاح بكل شدة وجرأة وإصرار، لكن الضرب والدق بالصورة التي تزعج وتجرح وتهيج ولا تفيد إنما تضر غير جائزة جداً"[٦٧].

لم تمنع هذه الأصوات التي اطلقتها بعض الجرائد حول حرية الصحافة قيام حكومة الكيلاني بتعطيل بعض الجرائد كما هو الحال بالنسبة لجريدة ((الأحرار)) التي صدرت في الثامن من حزيران ١٩٣٣م لصاحبها ومديرها المسؤول عبد الجواد الكليدار، وهي صحيفة يومية سياسية عامة، وكذلك تعطيل جريدة ((الاستقلال)) إدارياً لمدة شهر، وعندما عادت ((الأحرار)) للصدور، تم إحالة مديرها المسؤول عبد الجواد الكليدار إلى محكمة جزاء بغداد، فسجن مديرها وغرم ماليا وعطلت جريدته لمدة ستة أشهر[٦٨].

الخاتمة

شهد العهد الملكي، وتحديداً وللمدة ١٩٢٧ – ١٩٣٣ ظهور صحافة عراقية كان قسم منها تابعاً للحكومة ويعبر عن توصياتها السياسية، والقسم الآخر أصدرها نخبة من الصحفيين المهنيين المتمرسين في العمل الصحفي، وشكلوا نخباً فكرية وسياسية للعمل الصحفي العراقي،

وبرزت في المدة نفسها البعض من الصحف التي استقطبت أعداداً كبيرة من القراء، كما ظهرت الصحف الحزبية التي أضيفت لقائمة الصحافة السابقة التي كانت تتعرض بين الحين والاخر للتعطيل والغلق بسبب انتقاداتها للاتفاقيات والمعاهدات مع بريطانيا أو لسياسة بعض الوزارات العراقية، وغالباً ما تعرض كتاب ومحرر وهذه الصحف للاعتقال والابعاد عن عملهم بسبب مواقفهم الوطنية أو السياسية من الأحداث التي شهدها العراق في المدة الأولى من عهد الملك فيصل الأول.

ومما عزز من تلك المظاهر أصبح لكل حزب سياسي أو جماعة معينة أو تيار سياسي صحيفة خاطفة باسمه ومعبرة عن توجهاته السياسية والفكرية، وكان ذلك حالة صحية وتعبر عن أهمية الصحافة في حياة المجتمع، الامر الذي انعكس على اهتمامات الشعب العراقي وتوجهاته الفكرية والسياسية فضلا عن متابعته للاحداث والتطورات التي كان يمر بها العراق في ضوء ما كانت تقوم به الصحافة العراقية من توجهات فكرية وما تنشره على صفحاتها المختلفة للسياسات الحكومية التي أصبحت امتداد للسياسة البريطانية ومصالحها في العراق الامر الذي مهد الى ضرورة التحرك الوطني لتغيير ذلك في ظل التورات التي اخذت تجتاح دول المنطقة في تلك المرحلة، وكان ابرز ما تم التطرق اليه استمرار بريطانيا في وضع المعاهدات التي كبلت العراق بالقيود السياسية والاقتصادية ابتداءً من معاهدة ١٩٢٧ ولغاية معاهدة ١٩٣٠.

وعلى الرغم من إن صدور بعض هذه الصحف لم يدم طويلاً، وغالباً ما كانت تغلق لأشهر متعددة أو نهائياً لأسباب مختلفة، إلا أن الصحفيين العاملين فيها لم يتوقفوا عن العمل الصحفي، فقد انتقل قسم منهم للعمل في صحف أخرى، واضطروا لنشر موضوعاتهم بأسماء مستعارة، وتحملوا في سبيل مبادئهم وأفكارهم شتى صنوف الاضطهاد والتعسف من اجل إيصال أفكارهم للجماهير التي يتابعون مقالاتهم وأخبارهم بضمير حي وقلم رشيق.

بالمقابل لم يكن بامكان الملك فيصل الأول أن يغض النظر عن وجود الصحافة في عهده، لأنه وجد في بعضها ما يمكن الإفادة منه بالضغط على البريطانيين للحصول منهم على بعض المكاسب تطبيقاً لسياسته التي عرفت بسياسة ((خذ وطالب))، فكانت الصحافة خير معبر عن بعض توجهاته والقادرة على نقل مطالب العراقيين الوطنية واظهار استيائهم من السياسة البريطانية في العراق.

لقد كانت الصحافة العراقية اللسان المعبر عن طموحات العراقيين في وطن مستقل وارادة حقيقية تمثلهم، وأدى الصحفيون رسالتهم الصحفية، رغم امكاناتهم المحدودة للمدة ١٩٢٧ – ١٩٣٣ ، فاستحقوا بذلك أن يكونوا الرواد في المجال الصحفي كونهم كانوا يمثلون السلطة الرابعة في النظام السياسي العراقي المعاصر.

The Intellectual Trends of the Iraq[1]i Press for the Political Events and Developments in Iraq for the Period 1927-1933 A.D.

Keywords: trends, intellectual, political developments

Dr.. Karim Murad Ati
Baghdad University/ Ibn Rushd College of Education for Human Sciences
Dr.. Saad Muhammad Ali Hussein
Diyala University / College of Basic Education

Abstract

The period from 1927-1933 is one of those important events in that phase; As it was an extension of the events and developments that formed the beginning of the establishment of the Iraqi state, as well as what Britain had done in laying the foundations and policies that were compatible with its political and economic interests to control Iraq, which prompted the Iraqi press to confront those policies and try to understand Iraqi public opinion and the Iraqi governments that formed to warn of the dangers of these policies and the need to work to avoid them or to develop appropriate solutions to restore Iraq's political and economic rights in one way or another. Of course, the Iraqi press at that stage was formed in light of its intellectual trends as well as its association with the political parties that formed at its time a source for studying the history of Iraq in light of its follow-up to these events and developments and the development of appropriate solutions to them, which will be addressed in an attempt to reach the results of that in the light of reading The subtleties of these journalistic trends in terms of their intellectual and political implications.

الهوامش

(1) G. Henry, Iraq in 1921-1958, London, 1966, P.22.

(٢) هشام عبد الله، العراق منذ الاحتلال حتى قيام الجمهورية ١٩٥٨، بغددا، ١٩٦٣م، ص١٢٣.

(٣) نزار توفيق سلطان حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، ١٩٨٤م، ص٥٤.

(٤) ((النهضة العراقية))، العدد (٩)، ٢٩ آب ١٩٢٧م. علماً أن هذه الجريدة أجيزت في الرابع من آب ١٩٢٧م، وعطلت في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٧م بعد صدور العدد (٣٣) منها. رحيم فرج داود، المصدر السابق، ص٢٥.

[٥] محمد حمدي الجعفري، العراق وبريطانيا حقبة من الصراع حتى عام ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠١، ص١٧، ٢٣.

[٦] للمزيد من التفاصيل ينظر: أديث وائي، أيف بينورز، العراق دراسة في تطوراته السياسة والاقتصادية والاجتماعية حتى عام ١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج١، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٤، ٤٧، ٦٢.

[٧] ((الزمان)) (جريدة)، بغداد، العدد (٦)، ٦ آب ١٩٢٧م.

[٨] ((العالم العربي)) (جريدة)، العدد (١٠٣٣)، ٢٩ تموز ١٩٢٧م.

[٩] ينظر نص البيان الحكومي في : ((الزمان))، العدد (١٤)، ٢ أيلول ١٩٢٧م.

[١٠] عبد الرزاق الحسني، نظام الحكم الملكي في العراق : كيف تكون وكيف أنهار ((آفاق عربية)) (مجلة)، العدد التاسع، بغداد، آيار ١٩٧٨م، ص٣٤.

[١١] ((العالم العربي))، العدد (١١٦٥)، ٢١ كانون الأول ١٩٢٧م.

[١٢] ((الاستقلال))، العدد (٢٠٣٣)، ٧ نيسان ١٩٢٧م.

[١٣] ينظر نص الوصية في : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٩٢.

[١٤] ولد في مدينة بغداد/الكرخ عام ١٨٨٢م ، اكمل دراسته في الحقوق باستانبول عام ١٩٠٥م، تقلد مناصب عدة في الدولة العثامنية، وعين في أعمال المفتش الأول في وزارة العدلية. عاد إلى بغداد عام ١٩١٩م ليعمل مستشاراً للحاكم العسكري في بغداد. كشل وزارته الأولى عام ١٩٢٩م بعد انتحار عبد المحسن السعدون، استوزر بعدها مرات عدة. كان من المؤيدين لانتفاضة مايس ١٩٤١م. أطلق عليه لقب (فقيه الدستور العراقي)، توفي عام ١٩٤٢م. للتفصيل عنه يراجع : سعيد شخير سوادي الهاشمي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠م؛ حميد المطبعي، موسوعة أعلام العرب في القرن العشرين، ج١، بغداد، ١٩٩٨م، ص٢٢٦.

[١٥] للتفصيل عن تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية على العراق يراجع : بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نور الدين حاطوم، ط٣، دمشق، ١٩٦١م، ص٢٦١-٢٧٦؛ كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسات تاريخية، مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧م، ص٨٥-١١٧.

[١٦] صدر عددها الأول في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٩م و صاحب امتيازها رفائيل بطي، من الجرائد التي كتب فيها كل من إبراهيم صالح شكر ومعروف الرصافي وجميل الزهاوي وعلي الشرقي والكاتب المصري أحمد حسن الزيات والأديب اللبناني عيسى اسكندر معلوف وغيرهم من كتاب وأدباء العربية. فائق بطي، أعلام في صحافة العراق، بغداد، ١٩٧١، ص٩١-٩٢.

[١٧] ((البلاد)) (جريدة)، بغداد، العدد (١)، ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٩م.

[١٨] ((العالم العربي))، العدد (١٨٨٥)، ٢٥ حزيران ١٩٣٠م.

[١٩] كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسات تاريخية، مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٩، ص١٠٥.

[٢٠] م. م. ن. العراقي، محضر الاجتماع الاعتيادي لمجس النواب العراقي، الجلسة الثانية عشر، الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٣٠م، بغداد، ١٩٣١م، ص٢٢٢ و ٢٥٥.

[٢١] ((العالم العربي))، العدد (٢٠٥٠)، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٠م.

[٢٢] كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص١١١.

[٢٣] ينظر : افتتاحيات جرائد : ((العراق)) في ٣ و ١٣ و ١٥ و ٢٧ كانون الثاني ١٩٣١م، و ((العالم العربي)) في ١٢ حزيران و ٣ آب و ٢٦ أيلول ١٩٣٠م، وغيرها من عنوانات الجرائد العراقية.

[٢٤] ((حبزبوز)) (جريدة)، بغداد، العدد (٣٨)، ١٣ تشرين الأول ١٩٣٢م.

[٢٥] صدرت هذه الجريدة في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٣١م، وصاحب امتيازها هو نوري ثابت المولود في عام ١٨٩٧م من أب كان مقدماً في الجيش العثماني. اكمل دراسته الابتدائية في (الاحساء)، ثم أكمل الإعدادية في بغداد، وتخرج ضابطاً من المدرسة الحربية في الاستانة. ساهم في حرب الدردنيل والقفقاس وجرح مرة واحدة. عندما عاد إلى بغداد عمل مفتشاً في التربية. عمل في المجال الصحفي حتى وفاته في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٣٨م. ينظر: صباح مهدي رميض، صحافة العهد الملكي مصدر لدراسة تاريخ العراق المعاصر (ابحاث ودراسات)، بيروت ٢٠١٠م ، ص١٨٥.

[٢٦] ينظر مثلاً : ((العالم العربي))، العدد (١٨٨٦)، ٢٦ حزيران ١٩٣٠م.

[٢٧] م. م. ن . العراقي، المصدر السابق، ص٢٤٨-٢٥٠.

[28] The Times of Meso Potamia, 17/4/1931.

[٢٩] كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص١٠٧-١٠٨.

[٣٠] فيان حسين أحمد، حرية الصحافة في العراق ١٩٢١-١٩٣٣ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٤م ، ص١٠٣.

[٣١] ((صدى الوطن)) (جريدة)، بغداد، العدد (٧)، ٢ كانون الأول ١٩٣٠م، علما أن هذه الجريدة أصدرها وتولى مسؤوليتها محمود رامز في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٠م. ينظر : فائق بطي، أعلام في صحافة العراق، ص١٩٩.

[٣٢] فائق بطي، أعلام في صحافة العراق، ص١٧٣-١٧٤.

[٣٣] ((البلاد))، (جريدة) العدد (٢١١)، ٢١ تموز ١٩٣٠.

[٣٤] تعرض صاحبها رفائيل بطي إلى خسائر مادية كلفته أثني عشر ألف روبية، وكان يرفض استلام أي مخصصات من الحكومة على عادة بعض الصحفيين الموالين لها . انتظار عباس سوادي المالكي، رفائيل بطي صحفياً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٠م، ص٧٣.

[٣٥] عبد الرزاق الحسني، نظام الحكم الملكي في العراق...، ص٣٤.

[٣٦] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٤، ص٨٨.

[٣٧] ((العالم العربي))، العدد (١٩٣١)، ٢ تموز ١٩٣٠م.

[٣٨] ولد ياسين الهاشمي في بغداد عام ١٨٨٤م، وأكمل دراسته الثانوية فيها، تخرج ضابطاً من المدرسة العسكرية في الاستانة عام ١٩٠٢م، تقلد مناصب عسكرية متعددة في الجيش العثماني، أصبح رئيساً لأركان الفيلق التركي السابع عشر في استانبول عام ١٩١٥م. عمل في جمعية (العهد) السرية العربية، شارك في الحكومة العربية في سوريا التي أقامها فيصل (١٩١٨-١٩٢٠م)، عاد إلى العراق عام ١٩٢٢م وعين متصرفاً للواء المنتفك. استوزر مرات عدة واختير نائباً في دورات انتخابية عدة. تزعم المعارضة النيابية عام ١٩٢٤م. وفي عام ١٩٢٥م أسس حزب الشعب، اصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٢٥م، واطاح بحكومته انقلاب بكر صدقي عام ١٩٢٦م. مات في منفاه ببيروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٧م، ينظر عنه : سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، ج١، البصرة، ١٩٧٥م.

[٣٩] ((العالم العربي))، العدد (٢٠٣٥)، ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠م.

[٤٠] ولد عام ١٨٩٢م في بعقوبة. دخل عام ١٩٠٨م مدرسة الحقوق وتخرج منها وعمل محاميا. عين عام ١٩٢١م قاضياً في محكمة الاستئناف. أصبح وزيراً للعدل في حكومة عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢٤م، استوزر مرات أخرى في الوزارات العراقية، وشكل وزارتين، وكان من المؤيدين لياسين الهاشمي، وثق علاقاته بقادة الجيش ولاسيما العقداء الأربعة. شكل حكومة (الدفاع الوطني) عام ١٩٤١م التي قضت عليها بريطانيا، سجن عام ١٩٥٩م وأطلق سراحه عام ١٩٦١م، توفي في بيروت في ٢٨ آب ١٩٦٥م. ينظر : حنا بطاطو، العراق : الطبقات الاجتماعية...، ص٢٣٨-٢٤٢.

[٤١] ((العالم العربي))، العدد (٢٠٣٥)، ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠م.

[٤٢] ((الفرات)) (جريدة)، بغداد، العدد (٢)، ٨ آيار ١٩٣٠م.

[٤٣] فيان حسين احمد، المصدر السابق، ص١٠٥.

[٤٤] ((الاستقلال))، العدد (١٦٥٦)، ١٠ كانون الأول ١٩٣١م.

[٤٥] صدرت في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٩م وكانت اللسان المعبر للحزب الوطني العراقي لجعفر أبو التمن وتولى مسؤوليتها الصحفي محمود رامز . فائق بطي، أعلام في صحافة العراق، ص١٩٩.

[٤٦] ((صدى الوطن)) (جريدة)، بغداد، العدد (١)، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠م.

[٤٧] ((الاستقلال))، العدد (١٦٥٥)، ٣ كانون الأول ١٩٣١م.

[٤٨] بلغت عدد الصحف المعطلة نحو (١٩) جريدة سياسية؛ لأنها كشفت حقائق دامغة لأسباب غلق الجرائد السياسية من قبل وزارة نوري السعيد . مليح إبراهيم صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري (١٩٣٢-١٩٦٧) بيروت، ٢٠١٠م، ص٥٢.

[٤٩] ينظر : الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والأنظمة العدلية لسنة ١٩٢٦م، بغداد، ١٩٢٦م، ص٢٣٢.

[٥٠] علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، بغداد، ٢٠٠٧م، ص٢٩٤.

[٥١] ((الوقائع العراقية))، العدد (٩٩٥)، ١٤ حزيران ١٩٣١م.

[٥٢] فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد، بغداد، ٢٠٠٦م، ص٧٢.

[٥٣] ((العالم العربي))، العدد (٢٢٥٤)، ١٩ تموز ١٩٣١م.

[٥٤] فيبي مار، المصدر السابق، ص٧٣.

[٥٥] صدرت في الثاني من آب ١٩٣١م بدفع من حزب الإخاء الوطني، وتوقفت عن الصدور عام ١٩٣٢م إثر انفراط عقد التآخي بين حزب الشعب والحزب الوطني، وعرف عنها انتقاداتها الحادة لوزارة نوري السعيد منذ قيامها حتى استقالتها، وهي جريدة يومية سياسية جامعة صاحب امتيازها علي جودت ومديرها المسؤول عبد الإله حافظ ((الإخاء الوطني)) (جريدة)، العدد (٥٨٩٣)، ١٣ آب ١٩٣١م.

[٥٦] شهاب أحمد الحميد، الثورة الثامنة، بغداد، ١٩٨٧م، ص٢٨٤.

[٥٧] ((الإخاء الوطني)) (جريدة)، بغداد، العدد الأول، ٢ آب ١٩٣١م.

[٥٨] ولد في مدينة الكوت عام ١٨٩٣م من آب كان مديراً لشرطة بغداد، درس القانون والتحق بالجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى، وأسره الإنكليز عام ١٩١٧م، التحق بحركة شريف مكة في الثورة العربية. تسنم رئاسة الوزراء عام ١٩٣٢م وحقيبة الدفاع في حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١م، اعتقل في إيطاليا عام ١٩٤٥م وتم تسليمه للحكومة العراقية وحكم عليه بالسجن لمدة (١٥) سنة. خرج من السجن وفرضت عليه الإقامة الجبرية عام ١٩٤٧م. توفي عام ١٩٨٠م. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٣٠.

[٥٩] عبد الرزاق الحسني، نظام الحكم الملكي في العراق، ص٣٤.

[٦٠] ((صوت العراق)) (جريدة)، العدد (٥٣)، ٢٠ شباط ١٩٣٣م.

[٦١] فيان حسين أحمد، المصدر السابق، ص١٣٧.

[٦٢] المصدر نفسه، ص١٣٨ .

[٦٣] ((صوت العراق))، العدد (٧٥)، ١٧ آذار ١٩٣٣م.

[٦٤] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص٢٣٠-٢٣١.

[٦٥] ((بغداد)) (جريدة)، العدد (٦٩)، ٢٣ آذار ١٩٣٣م.

[٦٦] ((الاستقلال))، العدد (١٨٥٠)، ٢٦ آذار ١٩٣٣م.

[٦٧] ((العالم العربي))، العدد (٢٨٢١)، ٢٣ آيار ١٩٣٣م.

[٦٨] فيان حسين أحمد، المصدر السابق، ص١٤٢.

المصادر

- **أولا: محاضر مجلس النواب العراقي**
- محاضر مجلس النواب، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠م، بغداد، ١٩٣١م.
- ثانياً : الكتب العربية و المعربة
- أديث وائي، أيف بينورز، العراق دراسة في تطوراته السياسة والاقتصادية والاجتماعية حتى عام ١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج١، بيروت، ١٩٨٩.
- بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نور الدين حاطوم، ط٣، دمشق، ١٩٦١م.
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، بيروت، ٢٠٠٧.
- الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والأنظمة العدلية لسنة ١٩٢٦م، بغداد، ١٩٢٦م.
- حميد المطبعي، موسوعة أعلام العرب في القرن العشرين، ج١، بغداد، ١٩٩٨م.
- حنا بطاطو، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، ترجمة : عفيف الرزاز، ج١، طهران، ٢٠٠٥م.
- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، ج١، البصرة، ١٩٧٥م.
- شهاب أحمد الحميد، الثورة الثامنة، بغداد، ١٩٨٧م.
- صباح مهدي رميض، صحافة العهد الملكي مصدر لدراسة تاريخ العراق المعاصر (ابحاث ودراسات)، بيروت ٢٠١٠م.
- عبد الرزاق الحسني، نظام الحكم الملكي في العراق : كيف تكون وكيف أنهار ((آفاق عربية)) (مجلة)، العدد (٩)، السنة (٣)، بغداد، آبار ١٩٧٨م.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣ و ج٦، بيروت، ١٩٨٢،

- علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، بغداد، ٢٠٠٧م.
- فائق بطي، اعلام في صحافة العراق بغداد، ١٩٧١.
- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد، بغداد، ٢٠٠٦م.
- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسات تاريخية، مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧م.
- محمد حمدي الجعفري، العراق وبريطانيا حقبة من الصراع حتى عام ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠١.
- مليح إبراهيم صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في الهدين الملكي والجمهوري (١٩٣٢-١٩٦٧) بيروت، ٢٠١٠م.
- نزار توفيق سلطان حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، ١٩٨٤م
- هشام عبد الله، العراق منذ الاحتلال حتى قيام الجمهورية ١٩٥٨، بغددا، ١٩٦٣م
- ثالثا: الرسائل الجامعية
- انتظار عباس سوادي المالكي، رفائيل بطي صحفياً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.
- سعيد شخير سوادي الهاشمي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠م
- فيان حسين أحمد، حرية الصحافة في العراق ١٩٢١-١٩٣٣ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٤م.
- **رابعاً: الجرائد**
- ((الاستقلال))، العدد (١٦٥٥)، ٣ كانون الأول ١٩٣١م، العدد (١٦٥٦)، ١٠ كانون الأول ١٩٣١م، العدد (١٨٥٠)، ٢٦ آذار ١٩٣٣م، العدد (٢٠٣٣)، ٧ نيسان ١٩٢٧م.
- ((البلاد))، العدد (١)، ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٩م، العدد (٢١١)، ٢١ تموز ١٩٣٠.
- ((الفرات)) ، العدد (٢)، ٨ آيار ١٩٣٠م.

- ((حبزبوز)) ، العدد (٣٨)، ١٣ تشرين الأول ١٩٣٢م.
- ((صدى الوطن)) ، بغداد، العدد (١)، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠م، العدد (٧)، ٢ كانون الأول ١٩٣٠م،
- ((العراق)) في ٣ و ١٣ و ١٥ و ٢٧ كانون الثاني ١٩٣١م
- ((العالم العربي))، العدد (١٠٣٣)، ٢٩ تموز ١٩٢٧م ، العدد (١١٦٥)، ٢١ كانون الأول ١٩٢٧م، العدد (١٨٨٥)، ٢٥ حزيران ١٩٣٠م، العدد (١٨٨٦)، ٢٦ حزيران ١٩٣٠م، العدد (١٩٣١)، ٢ تموز ١٩٣٠م، العدد (٢٠٣٥)، ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠م، العدد (٢٠٣٥)، ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠م، العدد (٢٠٥٠)، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٠م، العدد (٢٢٥٤)، ١٩ تموز ١٩٣١م، العدد (٢٨٢١)، ٢٣ آيار ١٩٣٣م. ، ١٢ حزيران و ٣ آب و ٢٦ أيلول ١٩٣٠م.
- ((الزمان)) ، العدد (٦)، ٦ آب ١٩٢٧م، العدد (١٤)، ٢ أيلول ١٩٢٧م.
- ((الوقائع العراقية))، العدد (٩٩٥)، ١٤ حزيران ١٩٣١م.
- ((الإخاء الوطني))، بغداد، العدد (١)، ٢ آب ١٩٣١م.
- ((الأوقات البغدادية))، العدد (٥٨٩٣)، ١٣ آب ١٩٣١م.
- ((بغداد)) ، العدد (٦٩)، ٢٣ آذار ١٩٣٣م.
- ((صوت العراق))، العدد (٥٣)، ٢٠ شباط ١٩٣٣م، العدد (٧٥)، ١٧ آذار ١٩٣٣م.
- **خامساً: الكتب الاجنبية**

- G. Henry, Iraq in 1921-1958, London, 1966.
- The Times of Meso Potamia, 17/4/1931.